



حوار أبوظبي بين الدول الآسيوية
المرسلة والمستقبلة للعمال

Abu Dhabi Dialogue among the Asian
Labour-Sending and Receiving Countries

تنقل العمالة الافتراضي في الدول الأعضاء بحوار أبوظبي



ديسمبر 2025

يشير **التنقل الافتراضي للعمالة (VLM)** إلى ترتيبات العمل عن بُعد العابرة للحدود، حيث يقيم الأفراد في بلد ما ويقدمون خدماتهم إلى جهة متعاقد أو عميل يقع في بلد آخر، دون حدوث هجرة فعلية. وتشمل هذه الترتيبات كلاً من العمل مقابل أجر، بما في ذلك مراكز الخدمات الخارجية، وترتيبات العمل عن بُعد، والعمل لدى صاحب عمل مسجل بصفته «صاحب العمل الرسمي (Employer of Record – EOR)» كما تشمل أيضاً أشكال العمل للحساب الخاص، مثل العمل الحر أو العمل المؤقت القائم على المنصات الرقمية.

يولد **التنقل الافتراضي للعمالة** قيمة كبيرة للعمال وأصحاب العمل، ولكلٍ من البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للعمالة، كما يكمل أشكال التنقل العمالي الفعلي. فعلى مستوى العمال، يوسع التنقل الافتراضي للعمالة نطاق الوصول إلى أسواق العمل الدولية، مع تمكين الأفراد من البقاء في بلدان إقامتهم. وتشير الأدلة إلى أن العمال العابرين للحدود يمتلكون مجموعات مهارية متماثلة في نحو 80 في المائة من الحالات، الأمر الذي يتيح من خلال فروق الأجور للشركات الوصول إلى كفاءات مماثلة من حيث المهارات وبتكلفة فعلية أقل. وفي الوقت نفسه، يستفيد العمال من الحصول على أجور تفوق البدائل المتاحة في الأسواق المحلية.

أما بالنسبة للبلدان المرسلة، فيسهم التنقل الافتراضي للعمالة في دعم ارتفاع الدخل، وتعزيز الإنفاق المحلي، ونقل المعارف، مع الحد من الشواغل المرتبطة بهجرة الأدمغة.

تشارك الدول الأعضاء في ممر **حوار أبوظبي (ADD)**، في **التنقل الافتراضي للعمالة** ضمن طيفٍ متدرجٍ من الأدوار. فعددٌ من الأعضاء يمارس بالفعل دور الموردين الرئيسيين، من بينهم الفلبين وبنغلاديش وباكستان، مدعومين بقوى عاملة كبيرة وتُظم راسخة في مجالي الخدمات الرقمية وإجراءات إدارة الأعمال. وفي المقابل، تمثل دولٌ أخرى دور المراكز الرئيسية للطلب، من بينها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر، حيث تسهم ضخامة قطاعات الخدمات والاعتماد القوي على الخدمات المُمكنة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمقدمة من الخارج في دفع الطلب.

وفي الوقت ذاته، تشغل مجموعة فرعية من دول حوار أبوظبي أدواراً هجينة بصورة متزايدة، إذ تقوم في آن واحد بتصدير الخدمات الرقمية والاستعانة بوظائف تكميلية من الخارج، ومن بينها الهند وماليزيا وإندونيسيا. ويعكس هذا التنوع اختلافات في الهياكل المهنية، وتوافر المهارات، ومستوى نضج قطاعات الخدمات، كما يوفر أساساً متيناً لتعزيز التعاون في إطار حوار أبوظبي استناداً إلى نقاط القوة التكاملية بين الدول الأعضاء.

يبرز إقليم حوار أبوظبي (ADD) ممارساتٍ جيّدة قائمة تعكس خبراتٍ عملية متراكمة قابلة لتوسيع نطاق التنقل الافتراضي للعمالة. فعلى سبيل المثال، تُجسّد ممارسات كلٍّ من الهند والفلبين كيف يمكن للاستثمارات المستدامة في المهارات الرقمية، والاتصال، ومنظومات إجراءات إدارة الأعمال أن تُمكن البلدان من أن تحتل موقع الموردين العالميين. كما تُعدّ الإمارات العربية المتحدة مثلاً على نموذج "المركز المُيسّر"، إذ تستضيف العديد من منظومات الخدمات المشتركة القادرة على الربط بين الطلب الإقليمي والعالمي على إمدادات العمالة دولياً.

لا يزال هناك مجال للتحسين على امتداد منظومة **التنقل الافتراضي للعمالة** ضمن إطار **حوار أبوظبي (ADD)**. إذ تحدّ الفجوات القائمة في عددٍ من دول حوار أبوظبي من حيث القدرة على تحمّل تكاليف خدمات الإنترنت، وجودتها، وموثوقيتها ولا سيما خارج المراكز الحضرية الكبرى من التنقل الافتراضي للعمالة. كما أن عدم تكافؤ فرص الوصول إلى المهارات الرقمية، وضعف مواءمة نظم التدريب مع الطلب المتغيّر لأصحاب العمل، يقيدان التوسّع في هذا النمط من العمل ويحدان من شموليته.

استناداً إلى نقاط القوة القائمة، يتمتّع **حوار أبوظبي (ADD)** بموقعٍ ملائم لتعزيز ممّرات محدّدة لـ **التنقل الافتراضي للعمالة**، ولا سيّما تلك التي توائم بين الطلب المتزايد من قبل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والعرض المتوافر في الدول الأعضاء في جنوب وشرق آسيا، بما في ذلك الهند وباكستان وبنغلاديش والفلبين. كما يمكن للممّرات الهجينة بين بلدانٍ مثل الهند وماليزيا وإندونيسيا أن تدعم تبادلاتٍ ثنائية الاتجاه لخدمات رقمية ذات قيمة مضافة أعلى.

ومن خلال التكامل بين التعاون القائم بين الممّرات من خلال الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية، وتنمية المهارات، والأطر التنظيمية، يمكن لحوار أبوظبي أن يتقدّم نحو نماذج أكثر تنظيماً وقابلية للتوسّع، وأكثر تحقيقاً للمنافع المتبادلة في مجال **التنقل الافتراضي للعمالة**.